

29/04/08 Am

بسم الله الرحمن الرحيم

Permanent Mission of the
Republic of Iraq
to the United Nations Office
Geneva



الممثلة الحائمة
لجمهورية العراق
لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيف

بيان وفد جمهورية العراق
أمام الجلسة العامة

للجنة التحضيرية الثانية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار
الأسلحة النووية لأستعراض المعاهدة عام 2010
جنيف 28 نيسان/أبريل - 9مايس/مايو/2008

السيد الرئيس

السيدات والسادة المحترمون

اسمحوا لي في مستهل كلمة وفد العراق الى الإجتماع الثاني للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف لمعاهدة عدم الانتشار، ان اتقدم لكم بالتهنئة على انتخابكم بالإجماع رئيساً للجنة، ونحن على ثقة ان الخبرة والحكمة والفطنة التي تتصفون بها سوف تضمن حسن سير المناقشات وجعل نتائجها إضافة نوعية نحو تعزيز وتقوية مؤتمرات مراجعة المعاهدة. وأود أن أؤكد أن وفد العراق سيبذل كل جهد لإنجاح أعمال اللجنة ويساعدكم في النهوض بمهمتكم على الوجه الأمثل. كما لا يفوتني ان اشكر سعادة السفير أمانو من اليابان رئيس اللجنة التحضيرية الأولى وأشيد بجهوده المتميزة التي بذلها خلال الدورة الأولى التي عقدت في فيينا العام الماضي.

السيد الرئيس

إننا في الوقت الذي نعبر فيه عن دعمنا للبيانات التي القيت باسم المجموعة العربية ومجموعة حركة عدم الإنحياز والتي تعكس إهتمامات وإنشغالات المجموعتين بشأن بنود جدول الأعمال، بود وفدنا أن يتحدث بصفته الوطنية.

السيد الرئيس

إن الحالة القائمة في منطقة الشرق الأوسط تؤكد بشكل لا لبس فيه ان هذه المنطقة تتسم بتوتر واخلل كبيرين في الأمن وميزان القوى واحتمالات التهديد والمواجهة فضلاً عن زيادة وتائر التسلح وتدفق أسلحة مختلفة الى دول المنطقة وتفشي ظاهرة الإرهاب البشع والمدمر وما يترتب على ذلك من إنفاق أموال طائلة، في وقت تكون فيه بلدان المنطقة وشعوبها بحاجة ماسة الى استثمار هذه الأموال في ميادين التنمية وتوفير حياة كريمة وفرص عمل لائقة وانشاء البنى التحتية الضرورية الكفيلة بالمحافظة على التنمية المستدامة وتمتع شعوب المنطقة بالأمن والأمان والقضاء على واحدة من مسببات تفشي ظاهرة الإرهاب الأعمى والتطرف.

السيد الرئيس

يجري الحديث كثيراً في المحافل الدولية، ومنها في اجتماعات اللجان التحضيرية ومؤتمرات مراجعة معاهدة عدم الانتشار عن أن أمن واستقرار حقيقيين في منطقة الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقيهما ورسوخهما في ظل غياب مبدأ عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعدم تطبيق نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية والإزدواجية في المعايير إزاء إخلاء هذه المنطقة تماماً من السلاح النووي وبقية أسلحة الدمار الشامل. إن جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية تستند الى أحكام معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وقرارات عديدة صادرة بتوافق الآراء من الجمعية العامة للأمم المتحدة، والى قرارات صادرة عن مجلس الأمن ومن بينها القرارات رقم 487 (1981)، 687 (1991)، 1284 (1999)، والى قرارات صادرة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والى قرار هام ووحيد صادر عن مؤتمر مراجعة وتمديد المعاهدة لعام 1995 بشأن الشرق الأوسط الذي ينبغي تحقيق غاياته وأهدافه والذي كان شرطاً أساسياً للتوصل إلى التمديد اللانهائي للمعاهدة وسبباً في إنجاح المؤتمر، مع العلم إن القرار المذكور اشتركت في تقديمه كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الروسي والمملكة

المتحدة وهي الدول الثلاث الودية للمعاهدة. وهنا نود أن نشيد بما جاء في كلمة السيد رئيس الاجتماع والتي أكد فيها بأن خارطة الطريق نحو إحراز تقدم قد تم رسمها في القرارات الصادرة عن مؤتمر المراجعة لعامي 1995 و2000، وأن المهمة الملقة علينا الآن هي إيجاد الوسائل في كيفية مواجهة التحديات الراهنة وكيفية التوصل إلى التطبيق الكامل لخارطة الطريق آنفة الذكر.

السيد الرئيس

إن تأكيدنا على هذه الحقائق يأتي انطلاقاً من تجربتنا الخاصة المريرة والقاسية ومن إيماننا التام المنصوص عليه دستورياً، في نبذ حيازة أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها ومنها على وجه الخصوص السلاح النووي، وحرصنا أيضاً على مصداقية معاهدة عدم الانتشار وضرورة إحترام التعهدات الواردة في أحكامها بحسن نية ودون انتقائية، فهي التزامات متبادلة وليس منطقياً ومقبولاً التمسك والمطالبة بجانب وترك الجانب الآخر بحجة مسوغات تفتقر إلى قوة البرهان والإقناع، بل انها قد تستخدم، وهذا ما هو حاصل على أرض الواقع، في إيجاد ذرائع نحو النزوع إلى حيازة برامج نووية مثيرة للشكوك.

السيد الرئيس

إن بقاء إسرائيل، وهي الطرف الوحيد في المنطقة، خارج نظام عدم الانتشار، أي عدم انضمامها إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية بوصفها طرفاً غير حائز للأسلحة النووية واخضاع منشآتها ومرافقها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ينبغي أن يحظى بالإهتمام المناسب والضروري في أعمال اللجان التحضيرية ومؤتمر المراجعة المقبل 2010 إذ أن من شأن استمرار هذا الوضع أن يضرب مصداقية وعالمية المعاهدة بالصميم ويوفر حججاً للآخرين للتذرع بها والبحث عن خيارات تصب في مصلحة أمنها الوطني وقد تكون من بينها حيازة قدرات نووية، ويسهم في الإبقاء على مناخات التوتر والشك وظهور مفاهيم أمنية وحدة التوتر وغياب تدابير بناء الثقة ويوفر أغطية وظروفاً للإرهاب والتطرف

وزيادة في التسلح. إن الحث والتشجيع لم يعودا كافيين، بل ينبغي ممارسة الضغوط على مختلف المستويات لحمل إسرائيل على الإنضمام للمعاهدة. وردت إشارات يوم أمس الى أهمية عالمية البروتوكول الإضافي ونود أن نبين أن ذلك يمكن أن يكون طرْحاً إيجابياً لو كان المجتمع الدولي قد حقق عالمية المعاهدة نفسها، لأن هذا هو الترابط والتسلسل المنطقي الذي يجب الإلتزام به والعمل عليه.

السيد الرئيس

إن وفد العراق يتطلع الى ان يتمكن هذا الإجتماع تحت قيادتكم الحكيمة من التوصل الى وضع أسس قوية لإستثمار الفرصة الإستثنائية التي سيوفرها إنعقاد مؤتمر المراجعة في عام 2010 لغرض معالجة التحديات التي تجابه المعاهدة وذلك من خلال العمل الفعال لتنفيذ ما اتفق عليه في مؤتمري المراجعة لعامي 1995 و2000.

وفي الختام يود وفد العراق التأكيد على ان مبادئ تحقيق عالمية المعاهدة وامتثال الدول الحائزة على الأسلحة النووية لمبادئ نزع السلاح النووي وعدم تقييد الحق غير القابل للتصرف في الحصول على التقنية النووية واستخدامها للأغراض السلمية حصراً وإيجاد ضمانات أمنية تتسم بالموثوقية والفاعلية للدول غير النووية الأطراف في المعاهدة تعتبر مسائل تحظى باهتمامنا وسوف نتناولها في مداخلتنا المقبلة عند مناقشتها في الأيام القادمة.

شكرا السيد الرئيس.